

مبعوث الأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

16 كانون الأول / ديسمبر 2020

(ترجمة غير رسمية)

شكراً جزيلاً السيد الرئيس،

- 1- دعوني أطلعكم اليوم على نتائج اجتماعات اللجنة الدستورية، والوضع على الأرض، والسعى نحو مسار سياسي أوسع وصولاً لحل سياسي لتطبيق القرار 2254.
- 2- كما تعلمون، انعقدت الدورة الرابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية في جنيف في الفترة من 30 نوفمبر / تشرين الثاني إلى 4 ديسمبر / كانون الأول. ونظراً للتحديات الهائلة المرتبطة بجائحة COVID-19 في سويسرا، فقد تطلب الأمر تقانى السلطات السويسرية وموظفي الأمم المتحدة وأعضاء اللجنة أنفسهم لعقد الدورة بشكل آمن - وأشكر الجميع على القيام بدورهم.
- 3- خلال الدورة، واصل أعضاء اللجنة حوارهم حول جدول الأعمال - وهو اتساقاً مع ولاية اللجنة الدستورية والمعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية، مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية. وقد ناقش أعضاء اللجنة عدداً كبيراً من المسائل، وبنهاية الأسبوع، قدم أعضاء اللجنة المسمين من قبل الحكومة والمعارضة مواقفهم كتابةً في شكل مداخلات عامة.
- 4- قدم الوفد المسمى من قبل الحكومة السورية ثمانية مبادئ تتعلق بمكافحة الإرهاب، وإدانة الإيديولوجيات الإرهابية ودعم الإرهابيين، وإدانة الإجراءات القسرية أحادية الجانب، وإدانة احتلال الأرضي السوري، ورفض التقسيم والمشاريع الانفصالية، ودعم الجيش العربي السوري، والترويج للهوية الوطنية، وحماية التنوع الثقافي، وتشجيع وضمان عودة اللاجئين، ومعالجة القضايا الإنسانية. وقد تم عرض هذه المسائل على أنها ضمن الأسس والمبادئ الوطنية، وكما شدد الوفد، فإنها لم ترتبط بشكل واضح بنص دستوري مستقبلي.
- 5- كما عرض الوفد المسمى من قبل هيئة المفاوضات السورية 23 نقطة تناولت مجموعة من المبادئ بما في ذلك سيادة سوريا، وسلامتها الإقليمية، والعلاقات الدولية والالتزام بالقانون الدولي،

والهوية الوطنية، والتنوع الثقافي، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، والفساد، والإرهاب، والمواطنة، وعودة اللاجئين، والحقوق والحريات، والمبادئ الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم تأطير هذه النقاط من قبل الوفد على أنها ترتكز على المبادئ الأثني عشر الحية الأساسية التي تم التأكيد عليها في سوتشي وعلى ولاية اللجنة - وتم تقديمها من قبل الوفد كنقط قابلة للتطوير وصالحة لأن تكون جزءاً من المبادئ الأساسية في دستور جديد.

6- كما قدم بعض أعضاء المجتمع المدني من الثلث الأوسط نقاطاً تتعلق بشروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين، والقضايا أخرى ذات الصلة مثل إعادة المساكن والأراضي والممتلكات، والعدالة التصالحية، والآليات الدستورية المستقلة والحيادية ذات الصلة. بينما قدم أعضاء آخرون مداخلات حول عدد من القضايا على سبيل المثال الحاجة لمواجهة الإرهاب، والعقوبات، والسيادة وسلامة الأرضي.

7- كما طُرِح خلال الجلسة تأثير الصراع على النساء السوريات، وأهمية دورهن في الحياة السياسية، وضمان المساواة بين الرجل والمرأة - من قبل أعضاء الوفود الثلاثة.

السيد الرئيس،

8- لقد كانت الاختلافات في المواقف وفي سرد الواقع واضحة داخل اللجنة. وساد التوتر في بعض الأحيان. لم أتفاجأ بذلك. لكن من ضمن الأمور الإيجابية، أنه كان هناك طرحاً للمواقف بشكل ملموس. وقد شعرت ببعض التشجيع بسبب استماع الأعضاء لبعضهم البعض باهتمام واحترام... وقلة نسبة المقاطعة ونقاط النظام عن ذي قبل ... وبعض المحاولات الحقيقة للتفاعل مع المواقف التي يقدمها كل طرف. استمعت أنا وفريقى بعناية إلى كل ما قيل، ولمسنا - من وجهة نظرنا - إمكانية وجود أرضية مشتركة محتملة في النقاشات يمكن استكشافها.

9- وفقاً للاتفاق الذي توصل إليه الرئسان المشاركين، فقد اتفقا هما وأعضاء اللجنة على أن تتعقد الدورة الخامسة للهيئة المصغرة في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 يناير/كانون الثاني 2021 - إذا ما سمحت الظروف المرتبطة بجائحة COVID 19 بذلك. دون شروط مسبقة، وكما هو متفق عليه، سيكون جدول الأعمال على النحو التالي، اتساقاً مع ولاية اللجنة الدستورية والمعايير

المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية، مناقشة المبادئ الدستورية أو المبادئ الأساسية في الدستور.

-10 وسأشاور مع الرئيسين المشاركين قبل موعد الدورة القادمة حول كيفية ضمان انتقال اللجنة، كما هو منصوص عليه في وليتها، من عملية "إعداد" إصلاح دستوري إلى "صياغة" هذا الإصلاح. وكما أكد الرئيسان المشاركان خلال الدورة، فإن اللجنة تم تفويضها وتمكينها للقيام بذلك بموجب الاتفاق بين الحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية.

-11 إلا أن اللجنة الدستورية بحاجة إلى تحسين آليات عملها. وأنطلع إلى أن يتوصل الرئيسان المشاركان إلى توافق بشأن آليات العمل التي يمكن أن تعزز حسن سير عمل اللجنة وتنظيم وهيكله عملها، بما يمكنها من النظر في بنود دستورية محددة وصياغة مواد دستورية. هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى اتباع منهجية واضحة خلال الدورة الخامسة، وأعتقد أننا سنحتاج أيضاً إلى خطة عمل بعد ذلك، حتى تتمكن اللجنة من ممارسة عملها بشكل سريع ومستمر، وتحقيق نتائج وتقديم متواصل، دون تدخل خارجي أو جداول زمنية مفروضة من الخارج.

-12 وسأستمر في إشراك النساء السوريات والتشاور معهن. فقد اجتمعت مرتين افتراضياً مع عضوات المجلس الاستشاري النسائي خلال دورة اللجنة الدستورية. وأكرر التعبير عن اعجابي بالتزامهن بدعم العملية السياسية والعمل على التوصل إلى مقتراحات وحلول شاملة لصالح جميع السوريين، رجالاً ونساءً. لقد شجعتي مشاركتهن الأخيرة مع المجموعات النسائية في مناطق مختلفة داخل سوريا وفي المنطقة لتبادل الآراء واختبار الأفكار حول الدستور والاستماع إلى أولويات ومخاوف النساء السوريات.

السيد الرئيس،

-13 واصلت أيضاً خلال الشهر الماضي التشاور مع المجتمع المدني من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. وبالأمس، استأنفت المشاورات مع مجموعة متنوعة من الخبراء في مجالات تخصصهم من خلال اجتماع افتراضي عبر الانترنت وباستخدام وسائل مستحدثة أتاحت التواصل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري، من أجزاء مختلفة من سوريا والشتات. وقد سمعت منهم عن المخاوف الحقيقة لدى الكثير منهم إزاء غياب تقدم ملموس في العملية السياسية، بما في ذلك ضمن اللجنة الدستورية. كما وصفوا المعاناة في أجزاء كثيرة من

سوريا، وتحذّوا عن الانهيار الاقتصادي، وتأثير العقوبات، وتزايد معدلات الجريمة. وطالبوا بإحراز تقدّم في ملف المعتقلين وتوفير ضمانات الحماية للأجئين وأراضيهم وممتلكاتهم، ودعوا إلى منح مساحة أكبر للعمل الأهلي وحماية المجتمع المدني. وسنواصل هذا الحوار - حيث سألتّقي معهم مرة أخرى غداً - وسننقل أصوات ورسائل المجتمع المدني إلى الأطراف.

- 14 تذكّرنا هذه الرسائل بأهمية وجود عملية دستورية ذات مصداقية، كما تذكّرنا أيضاً

بمجموعة من القضايا التي تقع خارج نطاق الدستور والتي تهم السوريين العاديين وتشكل أولوية ملحة بالنسبة لهم، وقد تم تحديد هذه القضايا في القرار 2254 ويجب التصدي لها ومعالجتها.

- 15 لا يزال الصراع العنيف والإرهاب حقيقة واقعة بالنسبة للسوريين. ويعود الفضل للترتيبات القائمة، بما في ذلك تلك التي تتضمّن روسيا وتركيا والولايات المتحدة، في استمرار الهدوء المُهش، بالإضافة إلى الجهود المتواصلة للتصدي للجماعات المصنفة على أنها إرهابية، بما في ذلك داعش وهيئة تحرير الشام. لكن لا ترقى هذه الترتيبات إلى مستوى وقف إطلاق النار المنصوص عليه في القرار 2254. حيث يستمر القصف والضربات الجوية واستخدام العبوات الناسفة في قتل وإصابة المدنيين. ولا تزال مخاطر تجدد الصراع قائمة - في الشمال الغربي والجنوب الغربي وحتى في الشمال الشرقي، حيث ظهرت مؤشرات مقلقة على التوتر خلال الشهر الجاري. وهناك الكثير مما يمكن وينبغي القيام به للتصدي للجماعات الإرهابية مع ضمان الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين.

السيد الرئيس،

- 16 ومع استمرار تواجد خمسة جيوش دولية تعمل في سوريا، لا يزال البلد بمثابة "برميل بارود" يمكن أن يشعل حادثاً دولياً كبيراً يترك تداعياته على المنطقة بأكملها. وهناك الكثير مما يمكن القيام به لحماية السلم والأمن الدوليين مع البحث أيضاً عن وسائل عملية وملموسة لحماية واستعادة سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها في سياق العملية المنصوص عليها في القرار 2254. ليتسنى تحقيق ذلك، يتبعين على الأطراف الرئيسية أن تكون على استعداد للجلوس معاً على الطاولة.

السيد الرئيس،

-17 لا يزال الوضع الإنساني لملايين السوريين مقلقاً للغاية، بل وكارثياً للبعض منهم. بما أننا استمعنا للتوصيات منسق شؤون الإغاثة الإنسانية لوكوك، وكما أخبركم، يجب بذل المزيد من الجهد لضمان توفر الموارد الضرورية والوصول إليها لتلبية احتياجات السوريين، مع اعتبار انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق خاص.

-18 في الواقع، لا يزال المدنيون السوريون يعانون من صعوبات اقتصادية كبيرة، لا سيما مع الانخفاض الجديد في قيمة العملة، ونقص الخبز. والوقود والأدوية مع حلول الشتاء القارص، بالإضافة إلى استمرار تفشي جائحة COVID-19. ولا زلت أعتقد أنه يمكن وينبغي بذل المزيد من الجهد للتصدي لهذه المسائل، بما في ذلك ضمان تجنب أن تساهم أية عقوبات في تفاقم محنة المدنيين السوريين.

-19 لم يتم حتى الآن اتخاذ أي إجراء ذي جدوى بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين، خاصة في الآونة الأخيرة. ودعوني أقول صراحةً أني أشعر بخيبة أمل إزاء غياب التقدم في هذا الملف. فعندما ننظر إلى أمثلة أخرى في المنطقة - اليمن على سبيل المثال - نجد أنه من الممكن تحريك هذا الملف. هناك حاجة لاتخاذ إجراءات فعالة على نطاق واسع - بما في ذلك الوصول إلى السجون وأماكن الاحتجاز، والإفراج عن النساء والأطفال والمرضى وكبار السن، وتوفير معلومات عن المفقودين. هذه ضرورة إنسانية - وهي ضرورية أيضاً لبناء الثقة وبث الأمل في العملية السياسية بأكملها.

السيد الرئيس،

-20 لم يعود ملايين السوريين من اللاجئين أو النازحين إلى ديارهم بأعداد كبيرة. أعتقد أنه يمكن القيام بالكثير لمعالجة مجموعة الظروف التي ينبغي توافرها لتمكين اللاجئين والنازحين من العودة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة.

-21 وفي نهاية المطاف، وبعد اعتماد دستور جديد وتوفير بيئة آمنة وهادئة ومحاباة، يدعو القرار 2254 إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تدار تحت إشراف الأمم المتحدة، وفقاً لأعلى

معايير الثقافية والمساءلة، وبمشاركة جميع السوريين الذين يحق لهم المشاركة، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المهجـر.

السيد الرئيس،

-22 لكن صادقين: بعد ما يقرب من عقد من الصراع، لم تتحقق العملية السياسية نتائج للشعب السوري، الذي لا يزال يعاني بشدة - داخل سوريا وخارجها. الحل السياسي هو وحده قادر على إنهاء هذه المعاناة، ومنع تجدد الصراع وعدم الاستقرار، وحماية المدنيين السوريين والمنطقة من أخطار أخرى كبيرة.

-23 عندما نلقي نظرة على عام 2020، نجد عنصرين يمكن البناء عليهما وهما - هدوء نسبي مع ثبات خطوط التماس منذ مارس/آذار 2020، وللجنة الدستورية. وبينما نتطلع إلى عام 2021، نجد أن هناك حاجة إلى عملية أعمق وأوسع: وقف إطلاق نار على المستوى الوطني، وعملية موضوعية لصياغة الدستور، وجهود أكبر لمعالجة مجموعة كاملة من القضايا، مع اتخاذ إجراءات لبناء الثقة والمضي خطوة مقابل خطوة. هذا يحتاج إلى شكل جديد من التعاون الدولي حول سوريا، مع ضرورة وجود الأطراف الرئيسية حول الطاولة وطرح القضايا الرئيسية عليها.

-24 بالنظر إلى الانقسامات العميقة في سوريا، وفي المنطقة، وعلى الصعيد الدولي، فإن التوصل إلى توافق حول كيفية تحقيق خطوات متبادلة وإيجاد دبلوماسية ببناء بشأن سوريا أمر صعب للغاية. لكنني - السيد الرئيس - ما زلت مقتـعاً بإمكانية تحقيق ذلك، وبوجود مصالح مشتركة تجعل هذا الأمر ممكـناً. سأستمر - كما بدأت في الأسابيع الأخيرة - في المراجعة والتقييم من خلال التواصل مع الأطراف السورية والأطراف الدولية الرئيسية، والسعى لإيجاد وسائل جديدة وإضافية لدفع العملية إلى الأمام. من الواضح أنه لا يمكننا القيام بذلك بمفرـدنا. نحن بحاجة إلى دعم قوي وموحد من هذا المجلس لرسم مثل هذا المسار نحو تنفيذ القرار 2254. انتي أعلم على دعمكم. وشكراً.